اقوالهم عند الفصل الواجب العمل بجملتها على كل مسلم او كد
وجوب ولو لم يأمروا لما علمت وحاشاهم ذلك وقد بالغوا
في الاوامر رضي الله تعالى عنهم وجزاهم عن انفسهم وعنا
خيرا ثم اذا بلغ التقليد في الدين من الذم والبطلان
ما علمته من كلام سلف الامة وخلفها عملا بادلته كتابا
وسنة كيف يقال بجوازه لغير العامي المحض على ما فيه
بل بوجوبه بل باضطراره في اشخاص المعقود لزيد عمرو
الفصل الثاني في رد زعم وجوب التقليد في الائمة
الاربعة رضي الله تعالى عنهم فقد علمت من باب الاجتهاد
ابطال ما تمسكوا عليه هذا الزعم من دعوى انقراض المجتهدين
من زمنهم وعدم جواز وجود مجتهد بعدهم بما لا مزيد
عليه فانما اذكر لك في هذا الفصل شيا مما هو فيه بخصوصه
قال العلامة محيي الدين الروي الحنفي في رسالته ما دفعه
التزام مذهب من الاربعة ليس بواجب ابتداء ليجوز لكل
احد ان يستفتي في كل واقعة اي مفت اختاره ويعمل بكل
ما كان في القرون الفاضلة الصحابة والتابعين رضي الله
عنهم بغير مذهب الجمهور واختاره الامام ابن الهمام
ونقل صاحب العقد المفريد عن الشوكاني نظيره حيث
قال والذي يقتضيه الدليل انه لا يلزمه بل يستفتي
من شاء ومن اتفق لكن من غير تتبع للرخص ولعل من منعه
لم يقف بعدم تتبعه الخ وقد نص المحققون من الحنفاء
في العامي نقل ان مذهب يلزمه اي على راي من يوجب التزام
او لا مذهب له فيستفتي من شاء وكذا يعمل ويقوله الثاني

قال

قال العلامة ابن حجر في التحفة نقلا عن الهروي مذهب اصحابنا
ان العامي لا مذهب له بعيني معينا يلزمه البقاء عليه
وفي قلايد بأقتصر ما نصه ولا يلزم التمذهب بمذهب
معين على الاصح في المذهب ان العامي لا مذهب له انتهى
وفي الانتقاء بعد ذكر الخلاف ما نصه لا يلزمه وهو الصواب
القطوع به اذ لا واجب الا ما اوجبه الله ورسوله ولم يوجب
الله ولا رسوله على احد من الناس ان يتمذهب بمذهب
رجل من الامة فيقلده دينه دون غيره وقد انطوت الدرة
الفاضلة ببرية اهلها من هذه الشبهة بل لا يصح للعامي
مذهب ولا تمذهب بل لان المذهب انما يكون لمن له نوع
نظر واستدلال ونظر المذاهب على حسبه اولى من قال كذا
في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله فمن
ليس كذلك لا يكون بقوله انا مالكي مثلا ما لكيا يزعم
انه متبع لذلك الامام بل طريقه بل هي مجرد دعوى
كاذبة وقول فارغ من المعنى كقول من لا يدري النحو مثلا
انا نحوي فالعامي لا يتصور ان يصح له مذهب ولو سلم لا يلزمه
ولا احد من الخلف قط ان يتمذهب لرجل يأخذ اقواله كلها
ويدع اقوال غيره كلها وهي بدعة قبيحة حدثت في الامة
لم ينقل بها احد من ائمة الاسلام وهم على رتبة واجل قدر واعلم
بالله ورسوله من ان يلزموا الناس ذلك وابعد منه القول
بلزوم واحد من الاربعة فيما لم يجب فانه مذ اهد اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين وتابعيهم
وسائر ائمة الاسلام وبطلت جملة الامذاهب اربعة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)